

رئيس هيئة سوق المال

فصلاً بعض الصكوك تأخر مرافقها وسوف نتخذ الاجراء المناسب تجاهها وقريبا نضع حساب الارباح والخسائر امام المودعين



وقد ارسلنا بها الى مراقبي الحسابات لاعادة تصوير الميزانية بما يوضح عن المركز المالي الحقيقي لكل شركة . وكادت هذه المهمة ان تنتهي تماما .. وعلى هذا فسوف تعقد الجمعيات العمومية للشركات خلال وقت قريب . وتبين من الميزانيات على وجه التحديد حساب الارباح والخسائر .

تتركز في النقاط التالية :
* بالنسبة لفتح الباب لتلقى ايداعات جديدة . فهذا حق لشركات السعد

بموجب القانون ١٤٦ الذي تم على اساسه توفيق اوضاعها .. ومن ثم فان هيئة سوق المال لم

تصرح بحق كفاية القانون

* وعن تأخر صرف بعض الصكوك في مواعيدها المحددة .. فان هذا الامر

ياخذ مسارين : هناك صكوك تاخر اصحابها اصلا في صرفها .. وحولت الى بنك قناة السويس .. وهناك بالفعل صكوك

تاخرت شركات السعد الثلاث في صرفها .. وكشف التفتيش عن هذه الحقيقة .. وسوف تتخذ

الهيئة الاجراء المناسب تجاه هذا الموقف

* واما عن حساب الارباح والخسائر .. فقد بعثت اليها الشركات بميزانيات كان لهيئة سوق المال عليها

ملاحظات وتعليقات ..

ما هي الحقيقة وراء الشكوى التي تلقيتها من عدد كبير من المودعين بشركات السعد الثلاث ؟ يقول الشاكون انه رغم صدور صكوك الاسترداد تحت اشراف الهيئة وطبقا لجدول زمني للوفاء بها . ورغم ان هذه الصكوك في حكم الشيك او الكمبيالة . فلم يتم صرف اي مبلغ في ميعاده . ويضربون مثلا بالصك الدولارى المستحق في ابريل الماضى والذي لم يتم صرفه حتى الان .. بالاضافة الى انه لم يتم اضافة اية ارباح الى متالفنا الاساسية منذ عام ١٩٨٧ .. بل على العكس من ذلك تخصم اية مبالغ تقاضيها تحت حساب الارباح .

* ويتساءل الشاكون : اذا كانت الشركات لم تحقق اربحا . فعلى اى اساس تصرح لها هيئة سوق المال بالاعلان عن قبول ودائع جديدة مع صرف ٢٢٪ تحت حساب

الارباح ؟

بكل امانة المسئولية يرد الدكتور حسن فتح النور رئيس هيئة سوق المال مؤكدا على امور هامة.